

محضر ندوة عامة مشتركة للجان:  
الصناعة والبحث العلمي - الطاقة - التصدير  
مع: رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات  
الثلاثاء ٢١ مارس ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة عامة مشتركة نظمها لجان: الصناعة والبحث العلمي برئاسة: المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس اللجنة، لجنة الطاقة برئاسة: الدكتور/ محمد هلال، ولجنة التصدير برئاسة المهندس/ فاضل مرزوق، وذلك مع اللواء أركان حرب مهندس / عصام النجار - رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والسادة ممثلي الهيئة كل من: الدكتورة/ سحر عطيه - رئيس الادارة المركزية للمعامل الغذائية، والمهندس/ احمد حسين فراج - رئيس الادارة المركزية للمعامل الصناعية، والمهندس/ خالد نبيل - مدير إدارة العلاقات العامة بالهيئة، كما حضر اللقاء عدد من السادة رؤساء اللجان التخصصية بالجمعية كل من: المستشار / محمود فهمي - رئيس لجنة التشريعات الإقتصادية، والمهندس / خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك، وعدد من نواب رؤساء اللجان كل من/ المهندس / علي عبد القادر - نائب رئيس لجنة التصدير، والمهندسة/ هبة قرة - نائب رئيس لجنة الطاقة، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري، وذلك في تمام الساعة الثانية ظهراً يوم الثلاثاء الموافق ٢١ مارس ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف إستعراض ومناقشة:

- دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والمعامل الخاصة بها في دعم وتنمية الصناعة الوطنية والإستثمار.
- أحدث المستجدات والمعايير الدولية المعمول بها لتطوير الصادرات المصرية من أجل الحفاظ على الأسواق الحالية وفتح أسواق جديدة .

## **بدأ اللقاء بكلمة المهندس / مجد الدين المنزلاوي – الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي**

**بالجمعية،** وقد رحب سيادته باللواء / عصام النجار - رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وفريق العمل من ممثلي الهيئة وكافة السادة الحضور، مؤكداً على أهمية الدور الذي تلعبه الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في تيسير حركة التجارة وحماية المواطن المصري وسمعة الصناعة والصادرات الوطنية.

## **ثم قام الدكتور / محمد هلال – رئيس لجنة الطاقة بالجمعية،** بالترحيب برئيس الهيئة العامة للرقابة على

الصادرات والواردات وكافة السادة الحضور من أعضاء الجمعية، وأكد سيادته أن اللقاء يأتي استجابة من رئيس الهيئة لإستعراض آخر المستجدات حول التحديات الكثيرة التي تواجه الصادرات المصرية من حيث المواصفات والمعايير الأوروبية بشأن شهادات البصمة الكربونية وتأثير خفض الإنبعاثات الكربونية والعبوات القابلة للتحلل على مستقبل التصدير.

## **كما قام المهندس/ فاضل مرزوق – رئيس لجنة التصدير بالجمعية،** بالقاء كلمته مرحباً بالسادة الحضور،

وقد أكد سيادته أن دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، له تأثير مباشر وكبير للغاية في دعم الاقتصاد وزيادة الصادرات من حيث مراجعة جودة المنتجات والتأكد من شهادات الجودة والمعامل والاختبارات خاصة في هذه الفترة الحرجة والتي تتطلب تكاتف جميع الهيئات والحكومة والقطاع الخاص للدفع بنمو الصادرات الوطنية.

## **ثم قام اللواء أركان حرب مهندس / عصام النجار - رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات**

**والواردات،** بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام وقد استعرض سيادته كافة الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لمجتمع المصدرين ويأتي على رأسها توفير بيانات التجارة الخارجية لمساعدة المصدرين وتوفير المعلومات الدقيقة بأحدث الاساليب العلمية.

ثم أشار سيادته إلى أنه في ظل الإهتمام العالمي بقضية التغيرات المناخية بغرض تقليل أثر الاحتباس الحراري والتوجه إلى إستخدام المنتجات القابلة للتحلل البيولوجي، فإنه يوجد في مصر أحدث المعامل التي تعمل الهيئة عليها حالياً، وعلى رأسها معمل اختبارات التحلل الحيوي إذ أن قياس الإنبعاثات الكربونية من المنتجات المختلفة يعد أحد عوامل النطاق الثالث في حساب البصمة الكربونية.

وأكد سيادته أن الهيئة تعمل بالتعاون مع الوكالة الامريكية علي إنشاء معمل لقياس التحلل الحيوي للمنتجات المختلفة طبقاً للمواصفات العالمية والذي سيكون له اثر إيجابي في الحفاظ علي صورة الصناعة الوطنية بالخارج وبالتالي زيادة الصادرات المصرية، كما أن أثره بالغ الأهمية في المساهمة لتقليل الانبعاثات ودعم الإقتصاد الأخضر، موضحاً أن هذا المعمل يختص بقياس إنبعاثات ثاني اكسيد الكربون من المنتجات المختلفة خلال التحلل الهوائي وكذلك اللاهوائي.

كما أشار سيادته إلى مدى التطور الذي تشهده الهيئة على مستوى خدمات التسجيلات التجارية وعلى رأسها تقليص زمن الخدمات المقدمة إلى ٢٠ دقيقة فقط، لافتاً أنه تم فتح عدة مكاتب للتسجيلات التجارية بالغرف التجارية تسهياً على جميع المتعاملين وتوفيراً للوقت والجهد والنفقات ومنها مكتب السجل التجاري النموذجي داخل الغرفة التجارية بالقاهرة وطنطا وكفر الشيخ والغربية وبها إضافة إلى الفروع الرئيسية للهيئة بالقاهرة، والاسكندرية، وبورسعيد والسويس، ودمياط وفرع الهيئة بأسوان، كما أنه سيتم قريباً إضافة خدمات التسجيلات التجارية على البوابة الرقمية للهيئة.

وفي مجال الصادرات والمنشأ، أكد سيادته أنه يمكن الآن تسجيل شهادات المنشأ إلكترونياً من خلال موقع الهيئة الإلكتروني، كما أنه يتم تقديم خدمة التسجيل ببرنامج المصدر المعتمد للمصدرين.

ثم أشار سيادته إلى قيام رئيس مجلس الوزراء بتخصيص مبلغ ٩٣٢ مليون جنيه لتطوير المعامل في الموانئ المصرية المختلفة والإلتزام بتطبيق أحدث النظم والقواعد المتبعة دولياً في إجراءات الفحص والإختبار، مشيراً إلى قيام الهيئة بوضع خطة استراتيجية في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ بغرض تطوير معاملها المركزية المقامة بالموانئ المصرية البرية والبحرية والجوية بتكلفة بلغت ٣٦٠ مليون جنيه.

وقد أعلن سيادته عن افتتاح معملين صناعيين بمينائي السخنة وشرق بورسعيد، لافتاً إلى زيادة عدد المعامل الموجودة في ميناء الدخيلة من ٨ معامل صناعية إلى ٢٨ معمل صناعي وتغطية كافة مجالات الفحص التقليدية وعدد من المجالات الجديدة التي تتواجد في مصر والشرق الأوسط لأول مرة.

كما أكد سيادته أنه تم إنشاء ٤ معامل متخصصة في مجالات تشمل البوليمرات والبلاستيك القابل للتحلل وفحص المنظفات والصابون بالإضافة إلى فحص الأخشاب ومواد البناء وإختبارات جودة النسيج، وزيادة عدد المعامل في ميناء دمياط من ٩ معامل إلى ١٣ معملاً ويتم تطوير المعامل وفقاً لإحتياجات الرسائل والأصناف التي يستقبلها منوهاً بأنه تم إنشاء معمل للجنوط والإطارات بميناء العين السخنة .

ثم أشار إلى الدور البارز الذي تقوم به وحدة إصدار شهادات المطابقة بالهيئة وإعتمادها في: ISO ١٧٠٦٥، كما تقدم الوحدة العديد من الخدمات مثل التسجيل بمنظومة ساير السعودية وإستخراج شهادات البيع الحر، حيث تم إطلاق النسخة الإلكترونية من كتيب دليل المصدر للتسجيل بمنظومة ساير السعودية (الإصدار الثاني)، والذي يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

<https://bit.ly/40EbbRH>

وأكد سيادته أنه تم إصدار دليل المصدر لإستخراج شهادات البيع الحر، حيث أن الهيئة تراعي عامل الوقت في إصدار الشهادة إذ يتم إصدارها في خلال أربعة أيام عمل فقط شاملة كافة الإختبارات المعملية اللازمة وذلك من خلال وحدة إصدار شهادات المطابقة بالهيئة.

كما أكد أن شهادات البيع الحر تثبت أن المنتج المراد تصديره يتم بيعه أو تداوله في السوق المحلي وتطلب لسلع بعينها عند التصدير لبعض الدول والتي تشمل منتجات التجميل والمستلزمات والأجهزة الطبية المعقمة وغير المعقمة وبعض المنتجات الغذائية والدوائية وبعض مواد صناعة الدواء.

وأكد سيادته في نهاية كلمته أن الهيئة من أولى الجهات التي سعت نحو التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، واللدان يعززان من القدرة على تحقيق التنمية المستدامة في مصر، والارتقاء بالمستوى المعيشي والاجتماعي.

وقد تم إستعراض كافة تلك البيانات من خلال Presentation ، والذي يمكن الإطلاع عليه من خلال زيارة الرابط التالي:

<https://bit.ly/40B7Bb5>

كما أشار سيادته إلى تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية الصادر عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالتعاون مع مصلحة الجمارك المصرية، والذي يمكن الإطلاع عليه من خلال زيارة الرابط التالي:

<https://bit.ly/42VC2Ld>

### ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم تناول أهم النقاط التالية:

- تم التأكيد على ضرورة الإهتمام بالتحديث الدوري لكافة الأخبار حول المستجدات الخاصة بخدمات الهيئة والإنجازات التي حققتها، خاصة أن التحديث الدوري للموقع الإلكتروني الخاص للهيئة سيقوم بدور كبير في نشر المعلومات بشكل أسرع وضمان وصولها إلى كم كبير من المصدرين كما تم إقتراح إرسال نشرة دورية إلى مجتمع الاعمال بكافة المستجدات الخاصة بنشاط الهيئة، وهنا تم التأكيد أن الهيئة تقوم بالتحديث الدوري لموقعها الإلكتروني والصفحة الرسمية لها على منصة Facebook .
- تم التأكيد على ضرورة تقليل إجراءات الفحص للواردات الخاصة بخامات ومدخلات إنتاج الصناعة المصرية، كما تم التأكيد على ضرورة بحث عدم فحص كافة تلك الواردات نظراً لان أغلبها تكون مكررة وهو ما يستغرق الكثير من الوقت، وهنا تم التأكيد ان الهيئة تعمل حالياً على إلغاء الفحص الظاهري، نظراً لانه يمثل تكلفة كبيرة على المستوردين، كما أن نسبة عدم المطابقة الناتجة عنه لا تتعدى 7٪ ، ولكن ذلك فيما عدا الصناعات الكيماوية لانها تخضع لمعايير الأمن القومي والفحص الأمني ويتم عرضها على وزارة الداخلية.
- تمت الإشارة إلى أن أغلب الشركات والمصانع المصنعة للمواد الكيماوية في كثير من الاحوال تكون مرخصة وحاصلة على شهادات ايزو ، وهنا تم التساؤل حول إمكانية إلغاء الفحص الظاهري لتلك المصانع فقط، وقد تم الرد: انه حتى في مثل تلك الحالات لا يمكن تجاوز الفحص الظاهري والأمني للمواد الكيماوية المستوردة.
- تم التساؤل حول مدى إمكانية تطبيق نظام المصدر المعتمد لشركات التجارة على غرار المصانع، وتم التأكيد أن نظام المصدر المعتمد بالفعل يتم تطبيقه لشركات التجارة وليس المصانع فقط.
- تمت الإشارة إلى انه عند تصدير المنتجات للخارج بغرض الفحص وخاصة التكييفات المركزية، يتم إشتراط اصدار شهادة منشأ، وتم التساؤل حول ما إذا كانت الهيئة توفر معامل للفحص محلياً ، وهنا تم التأكيد أنه يوجد معامل فحص لتكييفات الأسليب والشباك، ولكن غير متوفر حالياً المعامل الخاصة بالتكييفات المركزية.

**ثم إنتهى اللقاء وقد تم الإتفاق على :** أن يتم إرسال كافة الروابط التي تم تقديمها من قبل الهيئة والخاصة ب ( Presentation الذي تم إستعراضه خلال اللقاء - تقرير التجارة الخارجية المصرية - دليل المصدر للتسجيل بمنظومة سابر السعودية - والصفحة الرسمية للهيئة على منصة Facebook ( للسادة أعضاء الجمعية .

وقام السادة رؤساء اللجان التخصصية المنظمة للقاء بتوجيه الشكر إلى اللواء أركان حرب مهندس / عصام النجار - رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والسادة ممثلي الهيئة لتشريفهم الجمعية بالحضور لهذا اللقاء الهام، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.